

Distr.: Limited
16 June 2005
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ٥٦ (ز) من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية

والمنظمات الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة

والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

مشروع قرار: أنغولا، بروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو

الديمقراطية، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، غابون، غينيا الاستوائية، الكاميرون، الكونغو

التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٢/٥٥ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ و ١٦١/٥٥

المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٣٩/٥٦ المؤرخ ٧ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠٠١ و ٤٠/٥٧ المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بشأن التعاون بين الأمم

المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا،

وإذ تضع في اعتبارها معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي

اتفقت بموجبها بلدان وسط أفريقيا على العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية لمنطقتها دون

الإقليمية، وتعزيز التعاون الاقتصادي، وإنشاء سوق مشتركة لوسط أفريقيا،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمدته رؤساء الدول

والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية، وبخاصة الفصل

السابع منه^(١)،

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

وإذ تنوّه إلى أن رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء قرروا، في الدورة العادية التاسعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، المعقودة في مالابو في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩، استئناف أنشطة الجماعة، ولا سيما بإدراج عنصر للأمن الجماعي، وتزويدها بما يكفي من الموارد المالية والبشرية اللازمة لجعلها أداة حقيقية لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، وتشجيع تنمية التعاون بين شعوبها تحقيقاً للهدف النهائي المتمثل في جعلها إحدى الركائز الخمس للمجتمع الأفريقي، ومساعدة وسط أفريقيا على مواجهة تحديات العولمة،

وإذ تضع في اعتبارها تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها^(٢)،

وإذ ترحب بإنشاء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا من أجل إشاعة مناخ السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية وتعزيز سيادة القانون اللازمة لتنميتها،

وإذ ترحب أيضاً بالجهود التي تبذلها دول وسط أفريقيا، سواء بمبادرة منها أو بدعم من المجتمع الدولي، للتركيز على الصعاب التي تعانيها هذه المنطقة الأساسية من أفريقيا،

وإذ تنوّه إلى تفاهم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا فيما يتعلق بتعهداتها لتعزيز ترتيبات التعاون داخل الجماعة،

وإذ تنوّه بقلق بالغ إلى أنه رغم الإمكانيات الهائلة التي يمكن أن تجعل من وسط أفريقيا أحد أقطاب التنمية في القارة، فإنه لا يزال يتعين على هذه المنطقة تحقيق الاستقرار الذي من شأنه أن يمكنها من استخدام مواردها بما يحقق أقصى استفادة لسكانها على نحو منصف،

وإذ ترحب بمساهمة منظومة الأمم المتحدة في الجهود الوطنية ودون الإقليمية المبذولة من أجل النهوض بعملية إرساء الديمقراطية والإنعاش والتنمية في وسط أفريقيا،

وإذ ترحب أيضاً بالجلسة العامة لمجلس الأمن المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ المكرسة لتعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنطقة وسط أفريقيا^(٣)،

(٢) A/52/871-S/1998/318.

(٣) انظر S/PV.4630.

وإقراراً منها بالدور الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لتلك البلدان وإدماجها في الاقتصاد العالمي، وإذ تشدد على أهمية تهيئة بيئة مواتية للاستثمار الخاص وممارسة الأعمال الحرة^(٤)،

وإدراكاً منها للفرص والتحديات التي يمكن أن تجلبها العولمة وتحرير التجارة بالنسبة لاقتصاد بلدان المنطقة دون الإقليمية،

وإذ تنوّه بارتياح إلى أن الجهود الإيجابية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية كان من شأنها أن بدأت هذه المنطقة دون الإقليمية تخرج من دوامة الصراعات التي تعانيها، مما يتيح فرصة لبناء السلام يتعين على جميع الأطراف اغتنامها ويتوجب معها حشد أموال كبيرة ومزيد من الموارد لدعم برامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج،

وإذ ترحب بإنجازات المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا،

وإذ تنوّه إلى التدابير الإيجابية التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)،

وإذ تنوّه أيضاً إلى ما تقدمه المرأة من مساهمة مهمة في عملية التنمية،

وإذ تشدد على الحاجة الملحة إلى التوصل إلى حل مناسب لمشكلة اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً في وسط أفريقيا،

١ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا^(٥)؛

٢ - **ترحب** بما يبذله الأمين العام من جهود مستمرة لمساندة دور المؤسسات دون الإقليمية، وبخاصة قراره أن يوفد في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بناء على طلب مجلس الأمن^(٦)، بعثة تقييم متعددة التخصصات إلى منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية مهمتها اتباع نهج شامل وכלي في معالجة مشاكل السلام والأمن والتنمية في هذه المنطقة دون الإقليمية^(٧)؛

(٤) A/59/243.

(٥) A/59/303، الفرع سادس.

(٦) S/PRST/2002/31.

(٧) انظر الوثيقة S/2003/653.

- ٣ - **ترحب أيضا** بجهود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأجهزة ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة التي واصلت التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أو تعزيزه أو تبادر به من أجل تحقيق السلام والأمن والتنمية؛
- ٤ - **تدعو** الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأجهزة ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة التي لم تُقِم بعد اتصالات أو علاقات مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى أن تنظر في القيام بذلك، لتساعد الجماعة في تعزيز قدراتها في مجال حفظ السلام والأمن والتعمير؛
- ٥ - **تثني** على المجتمع الدولي لتقديمه الدعم المالي والتقني والمادي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛
- ٦ - **تشدد** على أهمية التعاون الوثيق بين منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بریتون وودز، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛
- ٧ - **ترحب** بالإصلاحات التي اضطلعت بها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بما في ذلك تنفيذ برنامج عملها، لتحسين كيفية معالجة مسائل التعاون والتكامل الإقليمي؛
- ٨ - **تحت** جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على المساهمة في جهود الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتوطيد السلام والأمن في وسط أفريقيا، وتنفيذ غايات وأهداف والتزامات مؤتمرات الأمم المتحدة وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١)، خصوصا من أجل تعزيز دور المرأة في عملية التنمية؛
- ٩ - **تحت** المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة على مواصلة تقديم المساعدة الملائمة لبلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي تمر بعملية تعمير وطني، وذلك من أجل تمكينها من تعزيز جهودها الهادفة إلى إرساء الديمقراطية وتوطيد سيادة القانون ودعم برامجها الإنمائية الوطنية؛
- ١٠ - **تدعو** الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تنسيق جهودهما الهادفة إلى مساعدة دول وسط أفريقيا على وضع برامج للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج؛
- ١١ - **تعلن اقتناعها** بما لتنفيذ استراتيجيات شاملة ومتكاملة ومتسقة في المسائل المتصلة بالسلام والأمن والتنمية من أهمية في حل الصراعات، وتسلم بقيمة التعاون الدولي وجهود إعادة السلام وحفظ السلام، وتشدد على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي مساعدة

البلدان التي تستقبل لاجئين على التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية التي تنتج عن ذلك؛

١٢ - تحت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره على المساعدة في تعزيز الوسائل المتاحة في المنطقة لضمان حيازة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للقدرة اللازمة في مجالات الوقاية والرصد والإنذار المبكر وعمليات حفظ السلام؛

١٣ - تشجيع بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على تنفيذ سياسات يكون من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، عن طريق أمور منها تشجيع المنافسة والإصلاح التنظيمي واحترام حقوق الملكية والتعجيل بإنفاذ العقود؛

١٤ - تشدد على ضرورة تركيز المساعدة الدولية المقدمة إلى بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مجالات النمو الاجتماعي - الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتنفيذ إصلاحات موجهة إلى السوق، وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وتشجع بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تحسين الحوكمة والقدرات المؤسسية من أجل استخدام المعونة بفعالية أكبر؛

١٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل تكثيف اتصالاته مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والجماعة؛

١٦ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.